بالنظر إلى موافقة **بنك الكويت الوطني** ش.م.ك.ع. (فرع دبي) (**"البنك"**) على فتح حساب (على النحو المحدد فيما يلي) وإتاحة الخدمات المصرفية (على النحو المحدد فيما يلي)، فإنك (**"العميل"**) توافق بموجب هذه الوثيقة على هذه الشروط والأحكام (**"الشروط والأحكام"**).

بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (فرع دبي) هو بنك مرخص ومنظّم من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

يمكنك زيارة مقر البنك للحصول على أي مساعدة أو لتقديم أي استفسارات أو شكاوى، أو الاتصال بالبنك من خلال زيارة موقعه على شبكة الإنترنت على الرابط (https://www.nbk.com/uae).

تنطبق هذه الشروط والأحكام على كل حساب تملكه لدى البنك.

يعتبر توقيعك على طلب فتح الحساب (على النحو المحدد فيما يلي) أو اشتراكك في أي خدمة مصرفية بمثابة موافقة منك على هذه الشروط والأحكام.

التفسير:

تشتمل الإشارة إلى الشخص على أي شخص، سواء كان فرداً أو شركة أو شراكة أو مشروعاً مشتركاً (بغض النظر عمّا إذا كان له شخصية قانونية منفصلة أم لا)، وكذلك الممثلين الشخصيين لذلك الشخص وخلفائه. وحيث يتطلب السياق ذلك، تشتمل الكلمات التي تشير إلى صيغة المفرد على صيغة الجمع، والعكس صحيح.

التعاريف:

الحساب:	يعني أي نوع من الحسابات يفتحه العميل لدى البنك باسمه/باسمها.
طلب فتح الحساب:	يعني الطلب الذي يوقعه العميل لغرض فتح حساب.
التطبيق:	يعني تطبيق البنك للخدمات المصرفية عبر الإنترنت المتاح على IOS و Android.
جدول الرسوم:	يعني الجدول لجميع الرسوم والأسعار الخاصة بالبنك (الكائن على موقع البنك الإلكتروني وفي مقر العمل الخاص به أو بناءً على طلب خطي من العميل).
الخدمة المصرفية:	تعني أي نوع من الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك للعميل من وقت لآخر.
يوم العمل:	يعني أي يوم عمل رسمي يكون فيه البنك مفتوحاً للعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.
البطاقة:	تعني بطاقة فيزا إلكترون/بطاقة فيزا الخصم الصادرة عن البنك لحامل البطاقة، والتي يمكن (i) استخدامها لشراء السلع والخدمات والمزايا و/أو الحجوزات من الشركاء التجاريين داخل الإمارات العربية المتحدة وخارجها من خلال نقطة آلة بيع تقبل بطاقات فيزا؛ (ii) استخدامها لشراء السلع والخدمات والمزايا و/أو الحجوزات عبر الإنترنت أو عن طريق الهاتف أو طلب البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة أخرى حيث لا تكون البطاقة موجودة فعلياً في وقت المعاملة، إذا سمح البنك بذلك؛ و(iii) الوصول إلى ماكينات الصراف الآلي (ATM) التي تعرض علامة فيزا "Visa" التجارية و العلامة التجارية سويتش "Switch" التابعة للمصرف المركزي والعلامة التجارية GCCNET.
حامل البطاقة:	يعني العميل الذي يحتفظ بحساب جاري أو حساب توفير لدى البنك (حامل البطاقة الرئيسي) وأي حامل بطاقة إضافي.
رقم تعريف العميل:	يعني رقم تعريف العميل لأغراض استخدام الخدمات المصرفية.
الأجهزة:	تعني الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية وأي أجهزة أخرى مماثلة يمكن توصيلها بشبكة الإنترنت.
التعليمات:	تعني التعليمات التي يقدمها العميل للبنك من وقت لآخر بالشكل الذي يطلبه البنك فيما يتعلق بتشغيل حسابه.
معاملة مالية:	تعني أي إدخال يبدأه العميل عن بُعد ويُرسل إلكترونياً إلى البنك محدثاً حركة أموال تؤثر على الرصيد الكائن في الحساب.
معاملة غير مالية:	تعني القدرة على عرض الرصيد الكائن في الحساب والمعاملات التي تتم عليه.
شبكة الإنترنت:	تعني مجموعة المعلومات المخزنة في جهاز حاسوب موجود فعلياً في جميع أنحاء العالم.
الخدمات المصرفية الإلكترونية:	تعني الخدمة المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك للعميل، والتي تسمح للعميل بالاتصال بالبنك عبر شبكة الإنترنت لإجراء المعاملات.
الخدمات المصرفية عبر الجوّال:	تعني الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك، والتي يمكن للعميل بموجبها إجراء المعاملات من خلال الأجهزة الخاصة به.
رقم التعريف الشخصي (PIN):	يعني رقم التعريف الشخصي الصادر لحامل البطاقة و/أو المحدد من قِبل حامل البطاقة لتمكين استخدام البطاقة في أجهزة الصراف الآلي (ATM)، ومنافذ البيع بالتجزئة التي تقبل رقم التعريف الشخصي وأي محطات خدمة ذاتية خلاف ذلك.
التعليمات الدائمة:	تعني تعليمات واحدة لإجراء معاملات منتظمة على الحساب بدلاً من إصدار تعليمات محددة لكل معاملة.
المعاملة:	تعني أي معاملة مالية أو غير مالية.

أ) الحسابات:

1. الأحكام العامة المطبقة على جميع الحسابات:

طلب فتح حساب

1.1 وفقاً للتقدير المطلق للبنك، يقر العميل بأنه لن يتم فتح أي حساب حتى يوقع العميل على طلب فتح الحساب (إلى جانب جميع الوثائق الأخرى المطلوبة من قبل البنك لغرض فتح الحساب) بالشكل الذي يقبله البنك.

1.2 يلتزم العميل بإبلاغ البنك خطياً فور إجراء أي تغيير في معلومات الاتصال الخاصة به أو أي تفاصيل أخرى واردة في طلب فتح الحساب.

كشف الحساب

1.3 بحلول نهاية كل شهر، أو على النحو المتفق عليه مع العميل، يرسل البنك كشف حساب (**"كشف الحساب"**) إلى عنوان العميل أو إلى البريد الإلكتروني الخاص به في حالة الاتفاق معه على ذلك.

1.4 يحتفظ العميل بكشف الحساب بشكل آمن ويلتزم بمراجعته. ويتعين إخطار البنك خطياً بأي خطأ أو حذف أو عدم دقة في كشف الحساب في غضون ثلاثين (30) يوماً من تاريخ تسليم البنك لكشف الحساب في عنوان العميل أو في غضون أربع وعشرين (24) ساعة من اليوم الذي يرسل فيه البنك كشف الحساب للعميل عن طريق البريد الإلكتروني، أو من حصول العميل على كشف الحساب من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية. وفي حال لم يوجه العميل ذلك الإخطار إلى البنك، عندئذ يعتبر كشف الحساب صحيحاً، ولا يجوز للعميل تقديم أي اعتراض عليه بعد ذلك.

1.5 يوافق العميل بموجب هذه الوثيقة على إبراء ذمة البنك من أي مطالبة أو خسارة أو ضرر ينشأ عن عدم قدرته على التحقق من صحة القيود المدخلة في كشف الحساب.

1.6 يوافق العميل بموجب هذه الوثيقة على إبراء ذمة البنك من أي مطالبة أو خسارة أو ضرر ينشأ عن عدم قيام البنك بإرسال كشف حساب إلى عنوانه أو إلى عنوان بريده الإلكتروني إذا تم الاتفاق مع العميل على ذلك.

1.7 في حالة إرسال البنك كشوفات الحساب على عنوان العميل، سيقوم البنك بالتوقف عن إرسال كشوفات الحساب إلى العميل في حالة إرجاع اثنين (2) من كشوفات الحساب على التوالي دون تسليمهما (وحتى يزود العميل البنك بعنوان بريدي بديل). ويجوز للعميل الحصول على كشوفات الحساب غير المرسلة من مقر البنك بعد الاتفاق مع مسؤول البنك المعني على يوم ووقت مناسبين للحصول عليهم.

الحساب بعملة أجنبية

1.8 يقبل العميل جميع المخاطر المتعلقة بأي حساب بعملة أجنبية، بما في ذلك – دون حصر - أي قيود قانونية أو تنظيمية (دولية أو محلية)، ولا يتحمل البنك مسؤولية أي خسارة تقع نتيجة لذلك.

1.9 تخضع عمليات سحب الأوراق النقدية بالعملات الأجنبية لمدى توافرها لدى البنك.

1.10 يحتفظ البنك بحق تحميل العميل عمولة على الودائع والسحوبات من الحساب بالعملة الأجنبية إذا لم تكن تلك الإيداعات والسحوبات بنفس عملة الحساب. ويكون التحويل من عملة إلى أخرى على أساس سعر الصرف في البنك.

الحساب الإضافي

1.11 يجوز للعميل أن يتقدم للبنك بطلب خطي لفتح حساب إضافي. وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، تنطبق هذه الشروط والأحكام على أي حساب مفتوح لدى البنك، على أن يكون ذلك الحساب مرتبطاً برقم تعريف العميل.

حقوق الملكية

1.12 يوافق العميل على أن للبنك حقوق ملكية فيما يتعلق برقم الحساب، وأن له الحق في تعديل رقم الحساب في أي وقت بموجب إخطار خطي مسبق للعميل.

الوفاة والعجز والإفلاس

1.13 في حالة وفاة العميل أو عجزه أو إفلاسه (أو أي إجراء مماثل خلاف ذلك)، لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة قد تنشأ عن التعاملات التي تتم على الحساب الخاص به، ما لم يتسلم البنك إخطاراً خطياً بتلك الحالة أو الإجراء، إلى جانب تلك الوثائق التي تعتبر مرضية للبنك. وفي تلك الحالة، يلتزم البنك بتعليق جميع المعاملات على الحساب حتى يتم تفويض الخلف المعين حسب الأصول أو المسؤول المعين من قبل المحكمة للتعامل مع الحساب.

التعليمات

1.14 وفقاً لتقديره المطلق، يحتفظ البنك بحق رفض أو تعليق أي تعليمات في حالة كونها غير صحيحة أو غير متسقة أو غير كاملة أو لم يتم تقديمها بالشكل الذي يطلبه البنك، أو في حالة انتهاكها لأي من السياسات الداخلية للبنك أو أي قوانين ولوائح معمول بها.

رسوم الخصم

1.15 يحق للبنك أن يخصم من الحساب جميع الرسوم المتكبدة عليه بما يتماشى مع جدول الرسوم، وجميع الرسوم القانونية التي يتكبدها البنك فيما يتعلق بالحساب أو الخدمات المصرفية أو بما ينشأ عنها.

خطأ النظام والخطأ البشري

1.16 بموجب هذه الوثيقة، يفوض العميل البنك للخصم من الحساب في حالة إيداع أي أموال في الحساب نتيجة لخطأ في النظام أو خطأ بشري أو أي سبب آخر، دون وقوع أي مسؤولية على البنك.

عدم الرهن أو التنازل

1.17 لا يجوز رهن الحساب أو أي رصيد مودع فيه، أو التنازل عنه، من قبل العميل إلى أي طرف ثالث على سبيل الضمان، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك.

المخاطر المرتبطة بالمعلومات المقدمة عبر شبكة الإنترنت

1.18 يقر العميل بمعرفته بالمخاطر المرتبطة بالمعلومات المقدمة عبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك مخاطر إمكانية الوصول إلى المعلومات السرية أو الاطلاع عليها من قبل أطراف ثالثة. وبموجب هذه الوثيقة، يبرئ العميل البنك وموظفيه ومسؤوليه من أية مسؤولية ناجمة عن أي مطالبة أو خسارة أو ضرر يتكبده العميل (بشكل مباشر أو غير مباشر) بسبب هذا الوصول غير المصرح به من قبل أطراف ثالثة إلى تلك المعلومات السرية.

المعلومات المخزنة على جهاز الحاسوب الخاص بالعميل

1.19 يوافق العميل على تخزين المعلومات - بما في ذلك المعلومات المتعلقة بحسابه و/أو أي معلومات أخرى مخزنة على جهاز حاسوبه الشخصي - على مسؤوليته ، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي وصول غير مخوّل به من قِبل أطراف ثالثة أو أي إفصاح من جانبهم.

الأموال التي يتم الحصول عليها من خلال وسائل غير قانونية

1.20 يوافق العميل على أن يلتزم البنك بجميع القوانين واللوائح المعمول بها، بالإضافة إلى أي تعليمات تصدر من السلطات المختصة، لتجميد الأموال في الحساب أو اتخاذ أي إجراء يراه البنك ضرورياً، إذا ارتأى البنك أن تلك الأموال قد تم الحصول عليها بوسائل غير قانونية.

1.21 يجوز للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، إبلاغ السلطات المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة عند إشتباهه بأية عمليات غسل أموال أو التأكد منها، وكذلك أي أنشطة أو معاملات أخرى غير قانونية تتعلق بالحساب أو الخدمات المصرفية.

رقم الهاتف

1.22 يجوز للبنك تزويد العميل برقم هاتف للاستعلام عن حالة حسابه، بما في ذلك – دون حصر - الرصيد والمعاملات وأي معلومات أخرى تتعلق بالحساب. ويوافق العميل على أنه يجوز للبنك الرد على تلك الاستفسارات وتقديم المعلومات المطلوبة إلى أي شخص يدعي أنه العميل، شريطة أن يكون البنك قد اتبع إجراءات التحقق المعتادة بما يتماشى مع سياساته الداخلية.

الحسابات الخاملة

1.23 قد يصبح الحساب غير نشط ("**حساب خامل**") إذا لم يتم إجراء أي معاملات عليه (غير تلك التي بدأها البنك)، و/أو لم يتصل العميل بالبنك بشأنه لفترة يحددها البنك أو تحددها القوانين واللوائح المعمول بها.

1.24 في حالة الحساب الخامل، يتعين أن يخطر البنك العميل به. وإذا لم يتلقَ البنك أي رد، يجوز للبنك اتخاذ جميع الخطوات التي يراها ضرورية وفقاً لسياساته الداخلية والقوانين واللوائح المعمول بها (بما في ذلك تحويل جميع المبالغ الموجودة في رصيد الحساب الخامل إلى دفتر الحساب الخامل الذي يحتفظ به البنك أو مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي). ويعد رفض المعاملات على الحساب الخامل و/أو تقييد الوصول إليه من بين الإجراءات الاحترازية التي قد يفرضها البنك حتى يتم إعادة تنشيط الحساب الخامل.

1.25 يتعين على العميل تقديم طلب إلى البنك في حالة رغبته في المطالبة بأي أموال أو إعادة تنشيط حساب خامل.

1.26 يظل العميل مسؤولاً عن دفع جميع الرسوم المستحقة للبنك فيما يتعلق بالحساب الخامل. وفي حالة تحويل أي مبلغ قائم في رصيد الحساب الخامل إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، عندئذ يتعين تقديم أي مطالبة لإعادة الأموال إلى المصرف المركزي.

اغلاق الحساب

1.27 يجوز للبنك إغلاق الحساب عن طريق توجيه إشعار خطي للعميل ومطالبته بإجراء تسوية فورية لجميع الأموال المستحقة على العميل للبنك.

البيانات الشخصية

1.28 يلتزم البنك بتوفير مستوى عالٍ من الحماية فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية للعميل بما يتوافق مع قوانين ولوائح حماية البيانات المعمول بها.

1.29 يجوز للبنك جمع البيانات الشخصية للعميل أو استخدامها أو تخزينها أو الكشف عنها أو التعامل معها بأي طريقة.

1.30 يجوز للبنك معالجة البيانات الشخصية للعميل للأغراض التالية:

i. التعامل مع طلبات فتح الحساب، بما في ذلك تقييم مدى ملاءمة العميل وإجراء ما يلزم من فحوصات وتقييمات للمخاطر؛

ii. تقديم الخدمات المصرفية.

iii. مراقبة وتحسين موقع البنك ومحتوياته.

iv. إنشاء وإدارة العلاقات والحسابات المصرفية؛

v. إجراء أبحاث واستطلاعات السوق بهدف تحسين منتجات البنك وخدماته؛

vi. إرسال معلومات العميل حول خدمات البنك بغرض التسويق والترويج؛

vii. منع الجرائم وكشفها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها (بما في ذلك – دون حصر - غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال والجرائم المالية وغيرها من الجرئم) في أية ولاية قضائية من خلال التحقق من الهوية وفحص العقوبات الحكومية وفحوصات العناية الواجبة؛

viii. الامتثال للقوانين المعمول بها أو اللوائح أو السياسات أو القوانين الطوعية المتبعة أو الأحكام أو أوامر المحكمة، وكذلك أي طلب من أي سلطة أو هيئة تنظيمية أو جهة إنفاذ.

ix. إنشاء أو ممارسة أو الدفاع عن الحقوق القانونية فيما يتعلق بالإجراءات القانونية (بما في ذلك أي إجراءات قانونية محتملة) والتماس المشورة المهنية أو القانونية فيما يتعلق بتلك الإجراءات القانونية؛

x. مراقبة مقار مرافق العمل (بما في ذلك ماكينات الصرف الآلي).

1.31 بموجب هذه الوثيقة، يفوض العميل البنك ومسؤوليه وموظفيه في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحسابه، بما في ذلك – دون حصر - بياناته الشخصية وتفاصيل التسهيلات الائتمانية التي يوفرها البنك لكل من (i) أي شركة فرعية أو تابعة للبنك؛ (ii) مستشاري البنك الذين يخضعون لواجب الحفاظ على السرية؛ (iii) أي مشارك فعلي أو محتمل أو مشارك فرعي فيما يتعلق بأي من حقوق البنك و/أو التزاماته بموجب أي اتفاقية مبرمة معه، أو المحول أو المتنازل إليهم من قبله (أو أي مستشار أو وكيل لأي مما سبق)؛ (iv) أي وكالة تصنيف أو شركة تأمين أو وسيط تأمين أو مقدّم حماية ائتماني مباشر أو غير مباشر؛ و(v) أي محكمة أو سلطة إشرافية أو تنظيمية أو حكومية أو شبه حكومية.

1.32 يحتفظ البنك بالبيانات الشخصية لمدة لا تزيد عن الوقت اللازم للأغراض التي تتم معالجة البيانات الشخصية من أجلها وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها. وعند انقضاء تلك االوقت، تُحذف البيانات الشخصية للعميل أو يتم أرشفتها من أجل الإمتثال بموجبات الاحتفاظ القانونية أو وفقاً لفترات التقادم القانونية المتبعة.

1.33 بصفته صاحب البيانات، يحق للعميل أن يطلب من البنك - بقدر ما تسمح به القوانين واللوائح المعمول بها و/أو وفق إرشادات الصناعة المصرفية – الاطلاع على بياناته الشخصية وتصحيحها أو حذفها. ورهناً بوجود أسباب مشروعة، يحق للعميل كذلك طلب تقييد معالجة بياناته الشخصية أو الاعتراض على تلك المعالجة.

1.34 يحق للعميل تقديم شكوى إلى أي سلطة مختصة لحماية البيانات فيما يتعلق بالامتثال لأي من قوانين ولوائح حماية البيانات المعمول بها.

1.35 لأي طلبات تتعلق بمعالجة البيانات الشخصية للعميل، يتعين على العميل الاتصال بـ:

1.36 رئيس أمن المعلومات

1.37 بنك الكويت الوطني ش.م.ك.

1.38 دبي، الإمارات العربية المتحدة

بريد إلكتروني: dataprivacyuae@nbk.com

2. الأحكام الخاصّة المطبقة على الحسابات الجارية:

2.1 وفقاً لتقدير البنك المطلق والقوانين واللوائح السارية، يجوز للعميل فتح حساب جاري إذا كان مقيماً في دولة الإمارات العربية المتحدة ويتمتع بالأهلية القانونية الكاملة.

2.2 لا تتوافر عائدات الشيكات أو غيرها من وسائل الدفع للسحب من الحساب حتى يتم تحصيل تلك الشيكات أو غيرها من وسائل الدفع من قبل البنك. ويحتفظ البنك بالحق في الخصم من الحساب أو مطالبة العميل بدفع أي مبلغ تم إيداعه بشكل استثنائي أو عن طريق الخطأ ولم يتم دفعه لاحقاً.

2.3 لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن الإخفاق أو التأخير في الإيداع في الحساب.

2.4 وفقاً لتقدير البنك المطلق، للبنك أن يصدر دفتر شيكات للعميل يمكن إرساله إما عن طريق البريد السريع أو البريد العادي إلى عنوان العميل المحدد في طلب فتح الحساب، وذلك على مسؤولية العميل ودون أي مسؤولية على البنك. ويجوز للبنك إتاحة دفتر الشيكات لاستلامه في مقر البنك من قِبل العميل أو من يمثله.

2.5 يتعهد العميل بالحفاظ على دفتر الشيكات في مكان آمن لتجنب أي سوء استخدام أو إجراء احتيالي على دفتر الشيكات من قبل الآخرين. وفي حالة ضياع دفتر الشيكات أو سرقته، أو أي شيك منه، يتعين على العميل إخطار السلطات المختصة على الفور وتزويد البنك بإشعار خطي على الفور لإيقاف دفع الشيك المفقود أو المسروق. ويوافق العميل على أن البنك لن يتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة تنشأ عن ذلك.

2.6 يجب ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي للشيكات المسحوبة على الحساب الجاري، ولم يتم تقديمها للدفع، الأرصدة الدائنة في الحساب في أي وقت من الأوقات. وسوف يفرض البنك الرسوم المحددة في جدول الرسوم عن أي شيك يتم إرجاعه بدون دفع بسبب نقص الأموال. وإذا تجاوز عدد الشيكات المرتجعة بسبب عدم كفاية الأموال، خلال فترة محددة، الحد الذي حدده مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، عندئذ سيقوم البنك بإغلاق الحساب وتحصيل أي شيك لم يصدر بعد عن العميل وإبلاغ المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة أو أي سلطة مختصة عن اسم العميل وتفاصيل الشيك المُعاد، دون توجيه أي إشعار للعميل أو دون أية مسؤولية على البنك.

2.7 لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن إخفاقه في تقديم إشعار للعميل بشأن أي شيك مرتجع أو أي مطالبة تنشأ نتيجة لإعادة شيك مرتجع.

2.8 يسمح البنك، حسب تقديره المطلق، بأي سحب على المكشوف على الحساب الجاري دون إجراء ترتيب مع العميل. وفي حالة تسبب أي شيك في أن يصبح الحساب الجاري مكشوفاً أو في حالة قبول البنك للشيك سهواً، عندئذ يلتزم العميل بأن يسدد للبنك، عند الطلب، المبلغ المكشوف، مع الفائدة، بسعر السحب على المكشوف الخاص بالبنك، والرسوم السائدة الموضحة في جدول الرسوم الخاص بالبنك. وتُحسب الفائدة وفقاً للسياسات الداخلية للبنك والقوانين واللوائح المعمول بها، وتُخصم من حساب السحب على المكشوف كل شهر أو على فترات أخرى وفقاً لتقدير البنك المطلق.

2.9 يحتفظ البنك بحق رفض الامتثال لتعليمات السحب من الحساب الجاري (ما لم تكن تلك التعليمات صادرة بشيك).

2.10 لا يتحمل البنك أي مسؤولية في حالة صرف شيك مؤجل قبل تاريخ استحقاقه على سبيل السهو أو الخطأ.

2.11 يوافق العميل على أن البنك لن يقبل تعليمات بإيقاف دفع الشيك إلا إذا كان ذلك متوافقاً مع القوانين واللوائح المعمول بها. ومع ذلك، لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن عواقب قبول تعليمات غير متوافقة مع القوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك – دون حصر - كل من الرسوم (بما في ذلك الرسوم القانونية) والتكاليف والنفقات والعقوبات التي قد تنشأ عن امتثاله لتلك التعليمات.

2.12 يجوز للبنك الموافقة على قبول الشيكات وصكوك الدفع للإيداع، ولكن دون تحمل أي مسؤولية، شريطة أن تكون لصالح العميل أو مصادق عليها بناءً على طلبه.و يعتبر البنك وكيل العميل لذلك الغرض.

3. الأحكام الخاصّة المطبقة على حسابات التوفير:

3.1 يمكن فتح حسابات التوفير للعملاء الرئيسيين فقط؛ ومع ذلك، إذا كان العميل قاصراً، فيمكن فتح حساب توفير له من قِبل الوصي القانوني عليه، والذي يجب أن يوقع على طلب فتح الحساب والوثائق الأخرى ذات الصلة، علاوة على تنفيذ جميع المعاملات الخاصة بحسابات التوفير. ولا يعترف البنك بأي مالك لحساب التوفير بخلاف الشخص الذي تم فتح الحساب باسمه لدى البنك.

3.2 تُستخدم قسائم السحب النقدي المتوفرة في مقر البنك في إجراء جميع عمليات السحب من حساب التوفير.

4. الأحكام الخاصّة المطبقة على حسابات الودائع الثابتة:

4.1 وفقاً للتقدير المطلق للبنك (والحد الأدنى للرصيد المنصوص عليه في سياساته الداخلية)، يمكن للعميل فتح حساب وديعة ثابتة لدى البنك.

4.2 عند فتح حساب وديعة ثابتة، يصدر البنك تأكيداً للعميل يوضح المبلغ الأساسي ومدة الوديعة الثابتة ومعدل الفائدة المطبق على الوديعة الثابتة.

4.3 في حالة عدم وجود أي تعليمات (بحدّ أدنى يوما (2) عمل قبل تاريخ استحقاق الوديعة الثابتة)، تُجدّد الوديعة الثابتة، إلى جانب الفائدة المستحقة، لفترة مماثلة بسعر الفائدة السائد لدى البنك في تاريخ ذلك التجديد.

4.4 يسدد البنك الوديعة الثابتة في تاريخ استحقاقها. ويجوز له - بناء على طلب العميل، ولكن وفق تقدير البنك المطلق - الموافقة على سحب الوديعة الثابتة قبل الأوان المحدد لها. ويرتّب السحب المبكر للوديعة الثابتة معدل فائدة أقل. ويجوز للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، تغيير الأحكام المطبقة على عمليات السحب المبكر للودائع الثابتة بموجب توجيه إشعار خطي مسبق للعميل.

4.5 يجوز للبنك تعديل تاريخ استحقاق الوديعة الثابتة أو إغلاق الوديعة الثابتة قبل الأوان إذا لزم الأمر أو إذا سمحت بذلك القوانين أو اللوائح المعمول بها.

5. الأحكام الخاصّة المطبقة على الحسابات المشتركة:

5.1 يجوز فتح حساب باسم أكثر من عميل واحد ("**العملاء المشتركون**").

5.2 يجب على العملاء المشتركين الذين لديهم حساب ("**حساب مشترك**") ترشيح أحدهم ليكون الممثل الوحيد لهم في جميع المراسلات والمعاملات مع البنك. وفي حالة عدم وجود أي تعليمات من هذا القبيل، يتم تشغيل الحساب المشترك بشكل مشترك من قبل جميع أصحاب الحساب.

5.3 يظل أي رصيد يودع في الحساب المشترك مملوكاً بشكل مشترك من قبل العملاء بالتساوي، ما لم يتفقوا على خلاف ذلك.

5.4 يجوز في أي وقت، وفقاً لتقدير البنك المطلق (شريطة ألا يكون هناك تعليمات مخالفة لذلك)، إيداع جميع الأموال التي تخص أي من العملاء المشتركين، والتي تصبح في حوزة البنك، في الحساب المشترك،

5.5 بموجب هذه الوثيقة، يخول كل عميل مشترك الطرف الآخر أن يودع في الحساب المشترك أي شيك أو صكوك دفع أخرى تخص العميل المشترك.

5.6 يخضع الرصيد الدائن المتاح في الحساب المشترك للسحب أو التحويل أو أي تصرف آخر كلياً أو جزئياً من قبل العملاء المشتركين أو أي شخص منهم أو ممثله/ ممثلها/ممثلهم القانوني دون أي مسؤولية من جانب البنك.

5.7 في حال تلقى البنك تعليمات متضاربة من العملاء المشتركين، يحق للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، أن يطلب تعليمات جديدة من جميع العملاء المشتركين قبل تنفيذ أي تعليمات، دون أي مسؤولية من جانب البنك.

5.8 تكون مسؤولية كل من العملاء المشتركين مسؤولية متكافلة ومتضامنة، ولا تتأثر مسؤولية أي منهم بأي شكل من الأشكال بسبب إعفاء البنك أي من العملاء المشتركين من المسؤولية أو تغييرها بموجب هذه الاتفاقية، أو بسبب إجراء أي ترتيب آخر مع أي منهم.

ب) الخدمات المصرفية:

1. الأحكام الخاصّة المطبقة على التعليمات الدائمة:

1.1 يضمن العميل التأكد من وجود أموال كافية في الحساب لتمكين البنك من تلبية التعليمات الدائمة في تاريخ الاستحقاق.

1.2 يحتفظ البنك بالحق في تحديد أولوية أي تعليمات دائمة.

1.3 في حالة رفض أي تعليمات دائمة بسبب عدم كفاية الأموال في الحساب، يجوز للبنك إنهاء تلك التعليمات الدائمة دون إخطار العميل.

1.4 تُفرض رسوم على إعداد أو تعديل أو إلغاء التعليمات الدائمة أو لعدم تنفيذ التعليمات الدائمة بسبب نقص الأموال على النحو المحدد في جدول الرسوم.

1.5 شريطة أن تكون التعليمات الدائمة تعليمات قابلة للإلغاء، ويمكن للعميل إلغاؤها أو تعديلها، فإن أي إلغاء أو تعديل للتعليمات الدائمة لن يسري ما لم يتم استلامه من قِبل البنك قبل خمسة (5) أيام عمل على الأقل من التاريخ المحدد للتعليمات الدائمة.

2. الأحكام الخاصّة المطبقة على عمليات التحويل والشيكات المصدقة والشيكات تحت الطلب:

2.1 رهناً بموافقة البنك على إجراء التحويلات البرقية أو الداخلية، أو إصدار شيكات مصدقة أو شيكات تحت الطلب بناءً على تعليمات العميل من خلال التوقيع على طلب التحويل ("**طلب التحويل**")، يوافق العميل بموجب هذه الوثيقة على الشروط التالية:

i. يتعين تقديم طلب التحويل إلى البنك في يوم عمل يسبق الموعد النهائي للبنك (على النحو الذي يحدده البنك وفقاً لتقديره الخاص) حتى يتم التعامل مع طلب التحويل في يوم العمل ذاته. ويتم معالجة أي طلب تحويل يتم تقديمه بعد الموعد النهائي للبنك في يوم العمل التالي.

ii. يحتفظ البنك بالحق في عدم إجراء طلب التحويل أو تأخير التعامل معه دون تحمله أية مسؤولية متى ارتأى أن المعلومات التي قدمها العميل غير كاملة أو غير واضحة على النحو الكافي.

iii. يوافق العميل على عدم تحمل البنك ومسؤوليه وموظفيه مسؤولية أي خطأ أو تأخير أو خسارة تنشأ عن الاتصالات من خلال الأنظمة الإلكترونية.

iv. لا يتحمل البنك مسؤولية أي خطأ أو تأخير في معالجة طلب التحويل، أو عن أي فعل أو تقصير أو إهمال من جانب أي بنك مراسل أو جهة دفع. ويوافق العميل على تعويض البنك وحمايته من أي مطالبات وخسائر وأضرار وتكاليف ومصاريف قد يتكبدها البنك فيما يتعلق بأي تحويل تلغرافي أو داخلي يقوم به البنك أو أي شيك مصدق أو شيك تحت الطلب صادر عن البنك، وفيما يتعلق بتطبيق طلب التحويل بشكل عام. و في مطلق الأحوال، لا يتحمل البنك أو البنوك المتراسلة معه المسؤولية عن أية خسارة في الأرباح أو أضرار خاصة أو غير مباشرة أو تبعية.

v. في حالة فقدان شيك مصدق أو شيك تحت الطلب، أو سرقته أو تلفه، يلتزم العميل بتعويض البنك وتجنيبه الضرر عن أية مسؤولية كانت فيما يتعلق بذلك الشيك المصدق أو الشيك تحت الطلب المفقود أو المسروق أو التالف، علاوة على تقديم تعويض مقبول للبنك إذا وافق البنك، في تقديره المطلق، على إصدار شيك بديل أو شيك تحت الطلب بنفس القيمة أو رد مبلغ ذلك.

vi. يتفهم العميل ويوافق على أنه قد لا يتمكن من الحصول على القيمة الكاملة بموجب تحويل برقي أو داخلي أو بموجب شيك مصدق أو شيك تحت الطلب نتيجة سعر الصرف، أو نتيجة للرسوم والعمولات و/أو الخصومات، أو على حساب القيود الأخرى المطبقة في بلد الإصدار أو بلد الدفع.

vii. في حالة تطلب التحويل البرقي أو الداخلي إجراء تحويل بين العملات، يقوم البنك بالتحويل إلى عملة السداد بسعر الصرف السائد لشراء وبيع العملة ذات الصلة في وقت معالجة طلب التحويل.

viii. يقوم البنك بخصم الرسوم أو العمولات أو غيرها من الخصومات من الحساب لتنفيذ طلب التحويل وفقاً لجدول الرسوم. كما يجوز للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، فرض رسوم على كل مبلغ لم يُدفع بسبب عدم كفاية الأموال في الحساب. ويجوز للبنك المراسل فرض رسوم أو عمولات أو خصومات أخرى عند الدفع لحساب المستفيد. ويقوم البنك المراسل، إما بخصم تلك الرسوم أو العمولات أو الخصومات الأخرى من الأموال التي يتعين دفعها إلى حساب المستفيد لدى البنك الذي يقوم بالدفع أو تمريرها إلى البنك. في الحالة الأولى، يحصل المستفيد على مبلغ أقل من مبلغ السداد المحدد في طلب التحويل، وفي الحالة الثانية سيُطلب من العميل أن يسدد للبنك المبالغ المحولة إليه. ويجوز للبنك، وفقاً لتقديره االمطلق، أن يقرر استرداد تلك الرسوم أو العمولات أو الخصومات الأخرى مقدماً بأسعار تقريبية.

ix. يجب سداد جميع المدفوعات التي يدفعها العميل للبنك بموجب طلب التحويل دون خصم أو اقتطاع للضريبة أو على حسابها (بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة).

x. يجمع البنك البيانات الشخصية بغية تنفيذ طلب التحويل وفقاً لسياساته الداخلية والقوانين واللوائح المعمول بها. ويجوز للبنك الإفصاح عن تلك المعلومات إلى البنك المراسل أو البنك الذي يقوم بالدفع أو عند الاقتضاء بموجب حكم محكمة مختصة أو أي هيئة قضائية أو حكومية أو إشرافية أو تنظيمية مختصة.

xi. يحتفظ البنك بحق إجراء أي عمليات تحقق إضافية قبل تنفيذ طلب التحويل، وقد يؤدي عدم الالتزام بأي من متطلبات التحقق إلى تأخر تنفيذ طلب التحويل أو رفضه.

xii. يجوز للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، رفض تنفيذ طلب التحويل إذا ارتأى أن تنفيذ طلب التحويل قد ينتهك أي نظام عقوبات أو غيرها من الإجراءات التقييدية.

3. الأحكام الخاصّة المطبّقة على التعليمات المرسلة عن طريق الفاكس والهاتف والبريد الإلكتروني:

3.1 بموجب هذه الوثيقة، يفوض العميل البنك بالتصرف وفقاً لأية تعليمات مقدمة من قبله (أو نيابة عنه) أو التي يقرر البنك بشكل معقول أنها قُدّمت له من قبله (أو نيابة عنه) عن طريق الفاكس (إرسال الفاكس عبر الهاتف) أو الهاتف (الهاتف الأرضي أو الجوال) أو البريد الإلكتروني فيما يتعلق بالحساب.

3.2 ينطبق هذا في أي وقت، سواء تم إرسال تلك التعليمات مباشرة إلى جهاز فاكس أو هاتف أو جوّال، أو إلى جهاز حاسوب مملوك للبنك أو غير ذلك.

3.3 يقر العميل بأن البنك قد أصدر التحذيرات التالية:

i. يتعذر على البنك التحقق من هوية أي متصل هاتفي.

ii. يتعذر على البنك الكشف من فحص وثائق الفاكس أو رسائل البريد الإلكتروني: (أ) ما إذا كانت الوثيقة الأصلية التي تم إنشاء الفاكس منها، أو النص أو أي محتوى آخر لأي بريد إلكتروني (أو أي وثيقة أو ملف آخر مرفق برسالة بريد إلكتروني)، كانت مزورة أو غير مصرح بها أو خضعت للتغيير بشكل خاطئ أو إساءة الاستخدام؛ (ب) ما إذا كانت أي من تفاصيل الإرسال المطبوعة تلقائياً على الفاكس، مثل اسم المرسل أو رقم الهاتف المرسل أو تاريخ أو وقت الإرسال، هي تفاصيل خاطئة؛ أو (ج) ما إذا كانت أي من تفاصيل الإرسال المضمنة في رسالة البريد إلكتروني المستلمة، مثل اسم المرسل أو عنوان البريد الإلكتروني للمرسل أو تاريخ أو وقت الإرسال أو تفاصيل الخادم أو مسار البريد الإلكتروني، هي تفاصيل خاطئة.

iii. يقر العميل بأن البنك لا يتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر ناتج عن عدم اكتشاف أي مسألة مشار إليها في الفقرة (3) أعلاه في أي وثيقة فاكس أو مكالمة هاتفية أو بريد إلكتروني مقدممن، أو يبدو أنه مقدم من، قِبل العميل (أو لأجله أو نيابة عنه).

iv. يوافق العميل على تعويض البنك وتجنيبه الضرر عن أي مطالبات وخسائر وأضرار وتكاليف ومصروفات ناشئة عن تصرف البنك وفقاً للتعليمات المقدمة من قبله (أو نيابة عنه)، أو التي يقرر البنك بشكل معقول أنها تبدو وكأن تم تقديمها من قبله (أو نيابة عنه).

4. الأحكام الخاصّة المطبقة على بطاقات الخصم:

4.1 وفقاً لتقدير البنك المطلق، يجوز للبنك إصدار بطاقة خصم لحامل البطاقة.

4.2 يتحمل حاملو البطاقات المسؤولية بالتضامن والتكافل أمام البنك.

4.3 يجوز للبنك، على مسؤولية العميل، إرسال البطاقة إلى حامل البطاقة بالبريد العادي إلى العنوان البريدي أو أي عنوان آخر لحامل البطاقة المحفوظ في سجلات البنك.

4.4 في حال لم يتم استلام البطاقة من قبل حامل البطاقة خلال فترة محددة من قبل البنك وفقاً لسياساته الداخلية، عندئذ تُلغى البطاقة.

4.5 يتعين أن يوقع حامل البطاقة على ظهر البطاقة فور استلامها.

4.6 في حالة إغلاق الحساب، تصبح البطاقة غير صالحة ويتعين على حامل البطاقة إعادتها إلى البنك على الفور.

4.7 تظل البطاقة ملكاً للبنك في جميع الأوقات، ويجوز له، وفقاً لتقديره المطلق، إلغاء صلاحية البطاقة، ويُطلب من حامل البطاقة إعادتها إلى البنك أو رفض تجديدها.

4.8 تصدر البطاقة على مسؤولية حامل البطاقة، والذي يوافق على تعويض البنك عن أي خسارة أو ضرر ينشأ عن استخدامها.

4.9 قد تكون البطاقات عرضة للاحتيال أو سوء الاستخدام بما يحمّل حامل البطاقة مسؤولية، وهو في ذلك يتعهد باستخدامها بشكل صحيح ويحفظها بطريقة آمنة.

4.10 يبذل حامل البطاقة كل العناية الممكنة للحول دون ضياع البطاقة أو سرقتها.

4.11 يتعهد حامل البطاقة بعدم الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي الخاص به لأي شخص. وفي حال أصبح رقم التعريف الشخصي معروفاً لشخص آخر غير حامل البطاقة، قد يعامل البنك هذا الشخص باعتباره وكيلاً لحامل البطاقة، وعندئذ يتعين على حامل البطاقة تعويض البنك ضد أي خسائر أو أضرار قد يتكبدها نتيجة معرفة ذلك الشخص برقم التعريف الشخصي الخاص بحامل البطاقة.

4.12 في حالة ضياع البطاقة أو سرقتها، أو الكشف عن رقم التعريف الشخصي لأي شخص آخر، يتعين على حامل البطاقة إبلاغ البنك عن ذلك، بالإضافة إلى تفاصيل البطاقة، إما بنفسه أو عن طريق الاتصال بالبنك. وحتى يتم إبلاغ حامل البطاقة البنك ، يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن المعاملات التي تتم على البطاقة، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي خسارة ناتجة عن تلك الخسارة أو السرقة أو الإفصاح.

4.13 في حال أرسل حامل البطاقة إشعاراً شفهياً للبنك بالفقدان أو السرقة أو الإفصاح المشار إليه أعلاه، عندئذ يتعين على حامل البطاقة تأكيد ذلك البلاغ إلى البنك خطياً في غضون 48 ساعة من استلام الإخطار الشفهي.

4.14 يخصم البنك من الحساب مبلغ أي سحب أو مدفوعات قام بها حامل البطاقة.

4.15 يجوز للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، ودون إشعار حامل البطاقة، أن يرفض تخويل أي عملية سحب أو شراء.

4.16 أي معاملة تتم على البطاقة بعملة غير الدرهم الإماراتي سيتم تحويلها في تاريخ المعاملة إلى الدرهم الإماراتي بسعر الصرف القائم لدى البنك.

4.17 تُستخدم البطاقة ضمن الحد لعمليات السحب أو المدفوعات اليومية التي يحددها البنك وفقاً لتقديره المطلق. ويمكن لحامل البطاقة أن يطلب من البنك بعد أن يصدر البنك البطاقة (وللبنك أن يوافق) تغيير الحد ا لعمليات السحب أو المدفوعات اليومية

4.18 يبرئ حامل البطاقة ذمة البنك من أي مطالبة أو خسارة أو ضرر ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن عطل في البطاقة أو جهاز الصراف الآلي (ATM) أو النقص المؤقت في الأموال في جهاز الصراف الآلي أو رفض أي بائع تجزئة قبول البطاقة.

4.19 تعتبر سجلات البنك الخاصة بالمعاملات التي ينفذها حامل البطاقة على البطاقة نهائية وملزمة.

4.20 يلتزم حامل البطاقة باستخدام البطاقة فقط في عمليات شراء مقبولة قانوناً في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في بلد الشراء.

4.21 يجوز للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، رفض تسوية أي عملية شراء إذا رأى أن المعاملة غير قانونية.

4.22 يضمن حامل البطاقة وجود قوة سحب كافية في الحساب الذي ترتبط به البطاقة قبل إجراء أي عمليات سحب. وإذا كان ذلك الحساب مكشوفاً لأي سبب من الأسباب نتيجة لاستخدام البطاقة أو لرسوم البنك، يتحمل حامل البطاقة مسؤولية تعويض العجز على الفور عن طريق الدفع المباشر أو تحويل الأموال من أي حساب أو حسابات أخرى لدى البنك. يؤدي عدم الامتثال لهذا الشرط إلى منح البنك الحق في إلغاء البطاقة و/أو إجراء تحويل بالنيابة عن حامل البطاقة (في حالة الاحتفاظ بأكثر من حساب في البنك). ويحق للبنك الخصم أو المقاصة من أي حسابات أخرى لحامل البطاقة لدى البنك من أجل تغطية حساب السحب على المكشوف لحامل البطاقة دون إشعار مسبق.

4.23 يصرح حامل البطاقة للبنك بالإفصاح عن المعلومات التي يراها ضرورية فيما يتعلق بحامل البطاقة بما يتماشى مع السياسات الداخلية للبنك والقوانين واللوائح المعمول بها.

4.24 يمكن الاطلاع على جميع الرسوم المطبقة على البطاقة في جدول الرسوم.

5. الأحكام الخاصّة المطبقة على الخدمات المصرفية عبر الجوّال:

5.1 يشترط لاستخدام الخدمات المصرفية عبر الجوّال أن يكون للعميل حساب لدى البنك. في حالة إغلاق الحساب لأي سبب أو في حالة حدوث أي انتهاك لتلك الشروط والأحكام، يحق للبنك إلغاء الخدمات المصرفية عبر الجوّال دون أي إشعار مسبق.

5.2 يحتفظ البنك بحق رفض أي طلب يقدمه العميل للاستفادة من الخدمات المصرفية عبر الجوّال، ويجوز له، وفقاً لتقديره المطلق، إلغاء أو تعديل الخدمات المصرفية عبر الجوّال.

5.3 يتعهد العميل بتوقيع أي وثيقة قد يطلبها البنك قبل تقديم الخدمات المصرفية عبر الجوّال.

5.4 قبل استخدام الخدمات المصرفية عبر الجوّال، يتعين على العميل تأكيد قبوله للخدمات المصرفية عبر الإنترنت إلكترونياً.

5.5 يقوم العميل بتنزيل أحدث إصدار متاح من التطبيق على أجهزته للاستفادة من الحماية الأمنية الكافية وتثبيت برامج مكافحة الفيروسات على تلك الأجهزة في جميع الأوقات.

5.6 يتحمل العميل مسؤولية الحفاظ على حماية جهازه في جميع الأوقات وتحديث رقم جوّاله الأساسي لدى البنك في حالة حدوث أي تغيير في رقمه الأساسي.

5.7 في حالة وجود حساب باسمين أو أكثر لدى البنك، ولا يمكن تشغيل ذلك الحساب إلا من قبل اثنين أو أكثر من أصحاب الحسابات الذين يتصرفون بشكل مشترك، عندئذ لن يتم توفير الخدمات المصرفية عبر الجوّال.

5.8 يلتزم العميل بالتأكد من أنه يحتفظ برصيد كاف في الحساب الذي تتعلق به الخدمات المصرفية عبر الجوّال قبل إجراء أي تحويلات أو مدفوعات. وإذا كان الحساب مكشوفاً لأي سبب من الأسباب عن طريق استخدام الخدمات المصرفية عبر الجوّال، عندئذ يكون العميل مسؤولاً عن تعويض العجز فوراً عن طريق الدفع المباشر أو تحويل الأموال من أي حساب آخر له لدى البنك. من شأن عدم الامتثال لهذا الشرط منح البنك الحق في إلغاء الخدمات المصرفية عبر الجوّال واسترداد أي مبالغ ورسوم مستحقة من العميل بالطريقة التي يراها البنك مناسبة.

5.9 تُقدّم الخدمات المصرفية عبر الجوّال على عاتق العميل بالكامل، ويتعين عليه تعويض البنك عن جميع الخسائر أو الأضرار، مهما كان سببها، والناجمة عن استخدام الخدمات المصرفية عبر الجوّال.

5.10 لا يتحمل البنك مسؤولية أي خسارة أو ضرر ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن أي عطل أو إخفاق في الخدمات المصرفية عبر الجوّال.

5.11 يقر العميل بأن البنك ليس مسؤولاً تجاهه عن عدم تقديم كل أو أي من التسهيلات المتاحة بموجب الخدمات المصرفية عبر الجوّال متى كان هذا الإخفاق ناجماً، كلياً أو جزئياً، عن أسباب خارجة عن سيطرة البنك، بما في ذلك أي عطل فني أو خلافه.

5.12 لا يتحمل البنك أية مسؤولية عن أي معاملة خاطئة تنشأ عن أي معلومات غير دقيقة يقدمها العميل، ويؤكد العميل ويوافق على التنازل عن أي حق قد يكون له لتحميل البنك المسؤولية عن أي خطأ أو تقصير بسبب استخدام الخدمات المصرفية عبر الجوّال وأي تأخير من قبل البنك قد يسفر عن تعطيل تنفيذ المعاملة.

5.13 بموجب هذه الوثيقة، يقبل العميل بشكل نهائي وغير مشروط، على سبيل المثال لا الحصر، جميع عمليات الخصم المصرح بها الناشئة عن استخدامه للخدمات المصرفية عبر الجوّال ويتنازل عن أي حق في الاعتراض في هذا الصدد.

5.14 يعتبر تسجيل البنك لأي معاملة دليلاً قاطعاً على تلك المعاملة وملزماً للعميل لجميع الأغراض.

5.15 يتعهد العميل بعدم الكشف عن أي كلمة مرور أو رمز مصادقة أو رمز تعريف المستخدم المتعلق باستخدامه للخدمات المصرفية عبر الجوّال لأي شخص آخر. وفي حالة معرفة أي شخص غير العميل لتلك المعلومات، يجوز للبنك معاملة ذلك الشخص كوكيل للعميل، ويتعهد العميل بتعويض البنك عن أي خسارة أو ضرر قد يحدث نتيجة استخدام ذلك الوكيل للمعلومات ذات الصلة.

5.16 يوافق العميل على التعامل مع حقوق الوصول أو الوثائق أو أي معلومات أخرى تتعلق بالخدمات المصرفية عبر الجوّال باعتبارها ذات طبيعة خاصة وسرية تماماً في جميع الأوقات، ولا يجوز نسخ أو إعادة إنتاج أي مما سبق بأي شكل من الأشكال، كلياً أو جزئياً، أو السماح لأي طرف آخر بالوصول إليها دون موافقة خطية مسبقة من البنك.

5.17 يتعهد العميل بعدم مشاركة أي جهاز يستخدمه للوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الجوّال مع أي طرف ثالث، وحيثما أمكن، استخدام كلمات المرور لحماية جهازه من الاستخدام غير المصرح به. ويتعهد العميل بتعويض البنك عن أي خسارة أو ضرر قد يحدث نتيجة للسماح لأي طرف ثالث بالوصول إلى الجهاز الذي يستخدمه للوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الجوّال.

5.18 للبنك حقوق التأليف والنشر الخاصة بجميع البرمجيات والوثائق المتعلقة بالخدمات المصرفية عبر الجوّال وأي تعديلات لاحقة عليها.

5.19 يوافق العميل على أنه للبنك الحق في إلغاء الخدمات المصرفية عبر الجوّال أو سحب كل أو أي من التسهيلات بموجب الخدمات المصرفية عبر الجوّال، دون توجيه إشعار أو إبداء أي أسباب.

5.20 يقر العميل بأنه لن يصدر أي تأكيد مطبوع من قبل البنك لأي معاملة، باستثناء أنه سيتم تسجيل جميع المعاملات في كشوف حساب العميل.

5.21 يدرك العميل أن أي معاملة يتم تقديمها لتنفيذها قبل موعد الإغلاق اليومي للبنك سوف تكتمل في نفس يوم العمل، وسيتم الانتهاء من أي معاملة يتم تقديمها بعد الموعد النهائي للإغلاق اليومي للبنك أو في أي عطلة عامة للبنك في يوم العمل التالي.

6. تعديل هذه الشروط والأحكام وجدول الرسوم:

6.1 يجوز للبنك، بموجب إشعار خطي مسبق للعميل، تعديل هذه الشروط والأحكام وجدول الرسوم، حيث يتم تطبيق أي تعديل على هذه الشروط والأحكام وجدول الرسوم اعتباراً من التاريخ المحدد من قِبل البنك في إخطاره المرسل للعميل. تُتاح الشروط والأحكام الجديدة وجدول الرسوم في فرع البنك وعلى موقعه الإلكتروني أو تُقدّم بناءً على طلب خطي من العميل.

7. القابلية للفصل:

7.1 يوافق العميل على أن بطلان أو قابلية تنفيذ أي جزء من هذه الشروط والأحكام لن يؤثر على صلاحية أو قابلية تنفيذ الأحكام الأخرى الواردة في هذه الوثيقة.

8. عدم التنازل:

8.1 لا يعتبر إخفاق البنك في ممارسة، أو التأخر في ممارسة، أي حق أو تعويض بموجب هذه الشروط والأحكام بمثابة تنازل عن ذلك الحق أو التعويض. كما أن الممارسة الكلّية أو الجزئية لأي حق أو تعويض بموجب هذه الشروط والأحكام لا تحول دون أي ممارسة إضافية أو أخرى، أو أي ممارسة لأي حق أو تعويض آخر. كما أن الحقوق والتعويضات المنصوص عليها في هذه الشروط والأحكام تراكمية ولا تقتصر على أي حقوق أو تعويضات بموجب القانون.

9. الإحالة:

9.1 يجوز للبنك إحالة أو نقل أي من حقوقه أو التزاماته. كما يجوز له في أي وقت، دون موافقة مسبقة من العميل، إحالة أو نقل جميع أو أي من حقوقه أو التزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام. ولا يحق للعميل إحالة أو نقل أي من حقوقه أو التزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام.

10. التعويض:

10.2 يتعهد العميل بأن يبرئ ذمّة البنك من أي وجميع المطالبات والخسائر والأضرار والتكاليف والنفقات، بما في ذلك الرسوم القانونية، والتي تنشأ عن الحساب أو الخدمات المصرفية.

11. حق المقاصة:

11.3 مع عدم الإخلال بأي حق في المقاصة أو أي حقوق أخرى يمنحها القانون للبنك، يوافق العميل على أنه يجوز للبنك في أي وقت، ودون توجيه إشعار، وفقاً لتقديره المطلق، دمج جميع أو أي من حسابات العميل لديه ومقاصة أي من التزامات العميل تجاه البنك. كما يجوز للبنك تحويل التزام العميل بسعر الصرف الخاص بالبنك لغرض المقاصة. كما يفوض العميل البنك بالخصم من أي حساب يخص العميل لدى أي من الشركات الفرعية للبنك أو التابعة له لتسوية أي من التزامات العميل تجاه البنك.

12. العنوان:

12.1 يلزم أن يكون العنوان الذي ذكره العميل في طلب فتح الحساب هو محل الإقامة المختار الذي يتلقى فيه العميل جميع الإخطارات.

13. القانون واجب النفاذ والاختصاص القضائي:

13.1 تُفسّر هذه الشروط والأحكام وفقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة وقواعد ولوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ولمحاكم إمارة دبي الاختصاص الحصري للنظر والبت في أي إجراء ينشأ عن أو يتعلق بأي حساب أو خدمة مصرفية. لا يجوز تفسير الخضوع للاختصاص القضائي لمحاكم إمارة دبي باعتباره يحدّ من حق البنك في اتخاذ إجراءات ضد العميل في أي محكمة أخرى ذات اختصاص قضائي.

14. اللغة والتفسير:

14.1 تم إعداد هذه الشروط والأحكام بنص ثنائي اللغة (عربي/إنجليزي). ومع ذلك، في حالة وجود أي تعارض بين النصين العربي والإنجليزي، يتعين الاحتكام للنص باللغة العربية.